اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٩٠	١٣٠٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار الفواكه والخضر

الطماطة	١٠٠٠
الخيار	١٥٠٠
الباذنجان	١٥٠٠
البطاطا	١٠٠٠
البصل	١٠٠٠
قرنابيط	١٥٠٠
اللهانة	١٢٥٠
الشلغم	٧٥٠
الشوندر	٧٥٠
الخس	١٥٠٠
البرتقال	١٢٥٠
الموز	١٥٠٠
التفاح الاحمر و الاصفر	١٥٠٠
الليمون	١٢٥٠

الخصخصة : المفهوم والأهداف والمبررات الاقتصادية

اعداد : نزار قاسم محمد

> بما ان المؤسسات العامة تشكل العمود الفقري لمعظم اقتصاديات الدول النامية ، فمن المنطقي ان تتجه الأنظار لإصلاح المؤسسات العامة كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل ، وقد استخدمت الدول النامية أساليب مختلفة لاصلاح مؤسسات القطاع العام ، ومن أهم تلك الأساليب وأكثرها استخداماً هو أسلوب الخصخصة Privatization

المفهوم :

بدأ استخدام كلمة الخصخصة Privatization في المملكة المتحدة في بداية عقد الثمانينيات، ونظراً لحداثة مفهوم الخصخصة، فلا يوجد تعريف محدد لها في قواميس اللغة الإنكليزية، وسرعان ما إنتقل مفهوم الخصخصة إلى الدول المتقدمة والنامية التي طبقت أساليب وطرقاً مختلفة للخصخصة.
وطبقاً" لذلك فقد تعدد تعريف مفهوم الخصخصة ليشمل عدة أساليب ومستويات طبقت في الدول المتقدمة والنامية. فهنالك عدد من الكتاب يتحدثون عن الخصخصة المؤثرة (Effective Privatization)، وهذه تشمل بالنسبة لهم جميع أساليب ووسائل الخصخصة التي تنهي ملكية الدولة كليا" أو جزئيا" وتحول الأصول كليا" أو جزئيا" للقطاع الخاص، حيث يحدث في هذه الأساليب تحول الملكية (Transfer of Ownership)، وهناك عدد آخر من الكتاب يضيف لأساليب الخصخصة التي تؤثر في الملكية أساليب أخرى تؤدي إلى تحول في ادارة مؤسسات القطاع العام (Transfer of Control)، حيث لا تستدعي بالضرورة تحولاً في ملكية الدولة، أما المستوى الثالث لمفهوم الخصخصة فيتصف بالشمولية ويضيف للأساليب التي تؤثر في الملكية أو الإدارة أساليب أخرى تهدف في مجملها الى ادخال أساليب ادارة القطاع الخاص لادارة مؤسسات القطاع العام، وهذا التعريف يعني ان الخصخصة لاتستدعي بالضرورة أي تغيير في الملكية أو الإدارة.

الأهداف :

ان أهداف سياسة الخصخصة في الدول المتقدمة تمثلت في الآتي:
-تقليل حجم ودور الدولة في إنتاج السلع والخدمات.
- زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات تحت الخصخصة.
- إضعاف نفوذ ودور نقابات العمال في القطاع العام.
- توسيع دائرة امتلاك الأسهم Popular Capitalism
-تشجيع ملكية العاملين Employee Ownership.
-الحصول على الكسب السياسي Political Gains
أما في الدول النامية فان أهداف سياسة الخصخصة تختلف الى حد كبير عن نظيرتها في الدول المتقدمة، إذ ان الهدف الأساسي من تطبيق برامج الخصخصة في الدول النامية هو محاولة علاج الأزمة الاقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.
عليه فان العديد من الدول النامية قد اضطرت تحت ضغط مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبني برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وذلك لعلاج الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت معظم تلك الدول في بداية الثمانينيات. وبرامج التكيف الهيكلي هذه هي عبارة عن حزمة (Package) سياسات أقتصادية قد تختلف بعض الشيء من دولة لأخرى ولكنها عادة" تشمل سحب الدعم الحكومي عن السلع والخدمات ومؤسسات القطاع العام، وتحرير أسعار السلع والخدمات Price Liberalization، وتخفيض قيمة العملة الوطنية Currency Devaluation، وتخفيض الانفاق الحكومي Govt. Expenditure ، أضافة الى تقليل الرقابة على النقد الأجنبي، وتحرير أسعار الفائدة حتى تكون حقيقية، هذا إلى جانب إنهاء الحماية غير الكمركية التي تتمتع بها الصناعة المحلية Trade Liberalization، واحكام الرقابة على الائتمان، وتشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية الاقتصادية، وذلك بإفساح المجال له في كل القطاعات التي كانت حكرا" لمؤسسات القطاع العام وهذا يعرف بالخصخصة .
ويعني هذا أن الخصخصة هي جزء مكمل لسياسات برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتهدف بصورة أساسية الى علاج الأزمة الاقتصادية عن طريق تصحيح الأثر السالب للأداء المالي لمؤسسات القطاع العام على الموازنة العامة للدولة (Public Financial Balance)، وذلك بتقليل الدعم المالي لها وزيادة إيراداتها، إضافة الى رفع كفاءة المؤسسات المخصخصة، بافتراض أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من نظيره العام، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة.

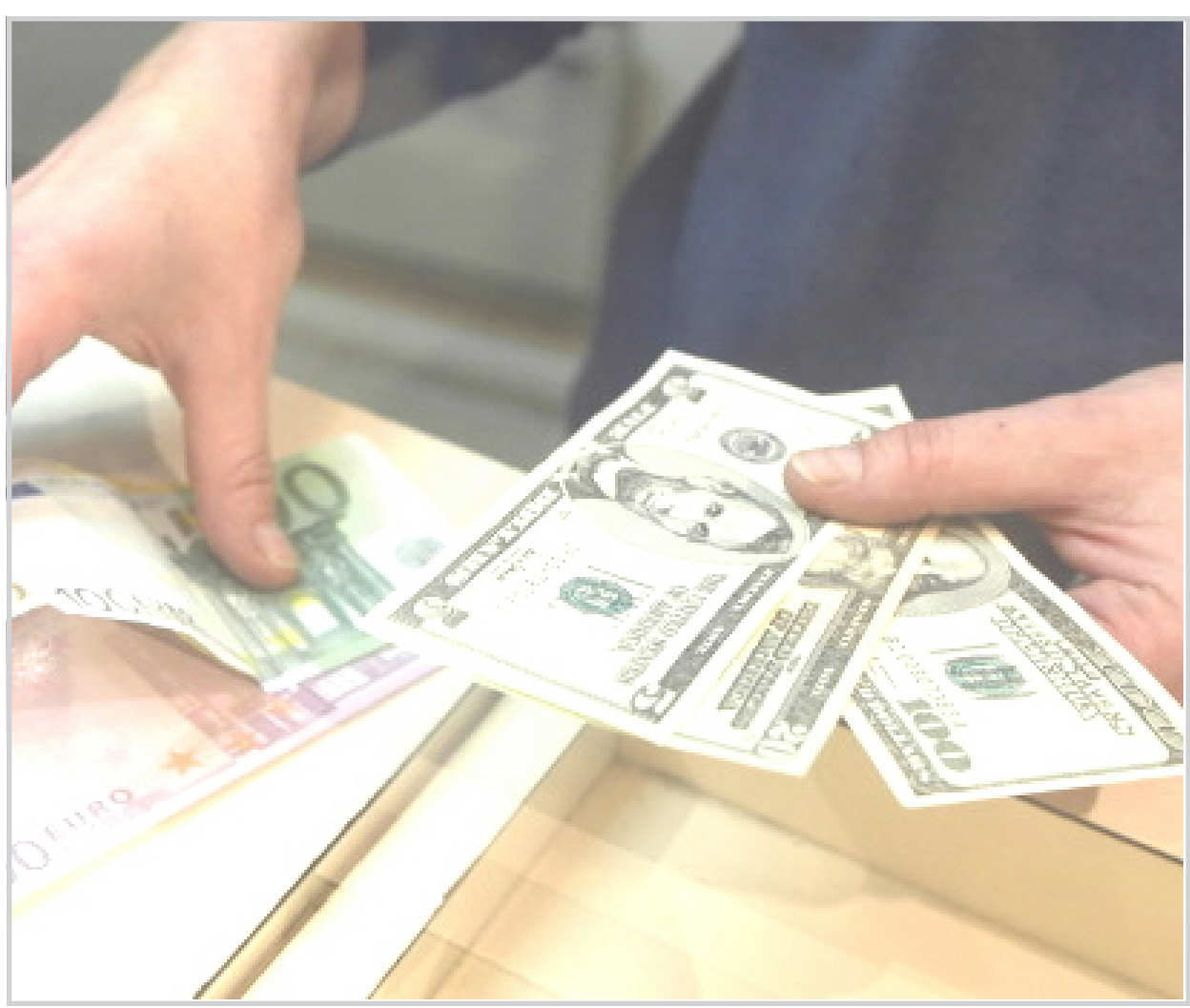

المبررات الاقتصادية :

أولا"__خفض الانفاق الحكومي:
يعد الهدف من خفض الأنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلة الاقتصاد في المدى البعيد، وتنبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي من أن معظم الدول النامية تعاني عجزا" في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، مما أدى الى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة، وفي مثل هذه الحالة، فان تبرير عملية الخصخصة بخفض الانفاق الحكومي يعتبر مقبولا"، يعتقد أيضا"أن الإيرادات العامة في الدول منخفضة الدخل غير مناسبة من ناحية هيكلية لمقابلة احتياجات التنمية، وبما أن مصادر التمويل الخارجية قد جفت واصبح العجز في الميزانية غير محتمل، فانه على الدولة وضع أولوياتها بصورة صحيحة والحد من الانفاق على المجالات التي لا يعتبر وجودها فيها ضروريا"، وبدلا" من أداء عدة أشياء بكفاءة منخفضة فإنه على الدولة الاتجاه نحو عمل نشط محدود بكفاءة عالية.
ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الأدبيات تشير الى انه في الغالب على المدى القصير، تذهب الوفورات التي تحققها الدول النامية في إنفاقها العام لخدمة الديون ولا يتوقع ان تؤدي عائدات عملية الخصخصة الى زيادة الانفاق على المجالات ذات الأولوية في المدى القريب.
ثانيا" زيادة الكفاءة الاقتصادية:
يعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح، هذا وان الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة، وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية او قيمة الندرة لتلك الموارد او قيمة الفرص البديلة لها، ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على انتاج نفس الكمية بأدنى حد من التكاليف أو بإنتاج كمية اكبر من المنتج بنفس التكاليف، واستنادا" الى ذلك، فأن هدف رفع الكفاءة الاقتصادية يعتمد على المكتسبات المتعلقة بالكفاءة الإنتاجية.
يعتقد مؤيدو الخصخصة أن المؤسسات العامة تتميز بعدم كفاءة أكبر في عملياتها الداخلية إذا ما قورنت بالمؤسسات الخاصة، وذلك يرجع الى عدة أسباب منها أن المؤسسة العامة غالبا" ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي الى استخدام المدخلات بصورة لا تؤدي الى تحقيق الحد الأعلى من الأنتاج، ويعتقد المؤيدون أيضا" أن المؤسسة العامة غالبا"ما تتوصل على رأس المال بصورة مدعومة، مما يؤدي الى استخدامه بصورة لا تعكس تكلفته الحقيقية، وترى مدرسة حقوق الملكية أن حافز الإدارة لتعظيم الربحية وتقليل التكلفة يكون ضعيفا" في حالة الملكية العامة، وذلك لأن البيروقراطية وغياب حملة الأسهم الذين يكون لديهم مصلحة في تعظيم الأرباح، يقلل الضغط على الإدارة في السعي لتحقيق كفاءة الأداء وتحقيق الحد الأعلى من الربحية.
وتقول وجهة نظر أخرى في أدبيات الخصخصة، أن عدم كفاءة القطاع العام يرجع في الحقيقة الى عدة أسباب لاعلاقة لها بالمسببات الاقتصادية فكما هو معلوم أن للمؤسسات العامة أهدافا" اجتماعية غالبا" قد يتضارب تحقيقها مع أهداف الكفاءة الاقتصادية، فمثلا" في الغالب ما يتضخم هيكل المؤسسات العامة بهدف خلق فرص للعمالة. وفي هذه الحالة فهي تساهم في اعاده توزيع الدخل بصورة أفضل وفي تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاجتماعية، ولنفس الأسباب فان المؤسسات العامة لا تعتمد الأسس التجارية في عملها بأن تقوم بتقديم الخدمة أو السلعة بأثمان لا تعكس تكاليفها الفعلية، كذلك أن أدارة مؤسسات القطاع العام تعاني الروتين والبيروقراطية مما قد يكون السبب الحقيقي وراء عدم كفاءتها.
وكما تقول الأدبيات، فإن للخصخصة مدلولات مهمة فيما يتعلق بالكفاءة التوزيعية للموارد، والتي يمكن تحقيقها حينما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية. غير أن البعض يرى أن الشرط الأساسي لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد تحت ظل الخصخصة هو حرية حركة المنشآت، بحيث تخرج من القطاعات ذات العائد الضعيف إلى القطاعات الأكثر ربحية. وتجد بعض الأدبيات صعوبة في تقبل الاعتقاد السائد بأن كفاءة توزيع الموارد سوف تتحسن بتطبيق الخصخصة، حيث تعتبر الكفاءة التوزيعية أحد مهام هيكل السوق وليس شكل الملكية ، ويرى هؤلاء أن درجة التنافس في القطاع المعني لها وقع ايجابي أكثر من الخصخصة، وبالتالي فأن زيادة درجة التنافس بالتقليل من المؤسسات الاحتكارية يصبح هدفا"مهما" في سبيل تحقيق مكتسبات الكفاءة الكلية وبطريقة أكثر وضوحا"، فأن تحويل المؤسسات الاحتكارية العامة إلى مؤسسات احتكارية خاصة لن يؤدي إلى تحسن في الكفاءة التوزيعية.

الاهتمام بتطوير المحاصيل الصناعية في المحاويل

بابل / المدى

لم تأخذ زراعة المحاصيل الصناعية الاهتمام الكافي في الخطط الزراعية من حيث المساحة المزروعة وكمية الإنتاج وذلك لقلة التشجيع والدعم من الشركات المستفيدة من زراعة هذه المحاصيل ومنها الشركة العامة للزيوت النباتية وشركة الغزل والنسيج القطني التي تهتم بإنتاج هذه المحاصيل إضافة الى بعد هذه الشركات عن المحافظة وصعوبات التسويق فلابد من تخصيص مساحات واسعة لزراعة هذه المحاصيل في الخطط الزراعية والتنسيق مع هذه الشركات لغرض فتح مشروع لها في المحافظة والعمل على إعطاء حوافز للمزارعين لغرض البدء ببرنامج لزراعة وتطوير هذه المحاصيل.
وقد تحدث للمدى السيد وليد الزبيدي مدير زراعة المحاويل قائلاً: ان بساتين الفاكهة لم تشغل مساحات كبيرة من ضمن الرقعة الجغرافية للقضاء والموجود منها يعاني تدهوراً في إعداد الأشجار بما يسبب الإصابات المتكررة والشديدة التي تتعرض لها البساتين بالآفات الزراعية بحيث يسبب ضعف برامج المكافحة نتيجة عدم تفهم المزارع لخطورتها كذلك ارتفاع تكاليف المكافحة والسبب يبدو للكثير بانه مهم ولكنه اخطر الأسباب ارتفاع مستوى الماء نتيجة تدهور المبازل وضعف الصرف وتعاني النخيل إصابات خطرة منذ اكثر من ثلاث سنوات بسبب تعطل برنامج المكافحة الجوية للظروف التي يعيشها البلد مما أدى إلى موت الآلاف من الأشجار خاصة إذا علمنا بان النخلة التي تموت لايتم تعويضها إلا بعد عشر سنوات. كما إن إكثار هذه الاشجار وبالأنواع الجيدة مازال غير منفذ على مستوى القطر . لقد قطعت شعبة زراعة المحاويل شوطا مهما في مجال وقاية المزروعات ولكن تبقى هذه الجهود دون الطموح لعدم وجود تجاوب من المزارعين في استخدام المبيدات لمكافحة حاصلاتهم الزراعية واضاف: ان التدني في مستوى الإنتاج يعزى بالدرجة الأساس الى عدم تفعيل برنامج المكافحة حيث ان الخسائر التي تسببها الآفات الزراعية عالية ومؤثرة وفي هذا الاتجاه نحتاج الى مزيد من الجهد في اقناع المزارع بأهمية وجدوى المكافحة اضافة الى توفيرها وباسعار مناسبة لتمكين المزارعين من استخدامها وتحت اشراف متخصصين في وقاية النبات اخذين بنظر الاعتبار المحافظة على البيئة وتقليل آثارها في التلوث .

رئيس اتحاد البرلمانيين يدعو إلى تأسيس مجلس وطني أعلى للاقتصاد

البصرة/صوت العراق

دعا رئيس اتحاد البرلمانيين العراقيين عضو اللجنة الاقتصادية في الجمعية الوطنية السابقة الحكومة العراقية الى انشاء مجلس وطني اعلى للاقتصاد العراقي.
وقال منتصر الامارة "يجب ان يكون هذا المجلس صاحب اعلى قرار في الشأن الاقتصادي العراقي على ان يضم خبرات وكفاءات عراقية متخصصة من جميع الكتل واالتيارات السياسية والمستقلين."
وأوضح الامارة في بيان صحفي.
"يجب المباشرة بهذا المشروع في اقرب وقت ممكن، على ان يكون مع هذا المجلس مركز دراسات استراتيجية من المتخصصين والتكنوقراط من اساتذة الجامعات والخبراء الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم يقوم بالتخطيط والاستشارة له."
وأضاف ان" تدهور الاقتصاد العراقي والظواهر السلبية التي طرأت عليه تعود الى عدم وجود مركزية في القرار الاقتصادي وأن العراق بوضعه الحالي فاقد للمناخ الاقتصادي الصحي."
وبين الامارة ان " الاقتصاد العراقي يكاد يكون معتمدا على النفط بصورة كلية وهذا يعني ان الاقتصاد لا يملك منهجية واضحة فليس هو بالاقتصاد الحر ولا الموجه ولا هو غير ذلك."
وعن تردد دخول المستثمر الاجنبي الى العراق قال الامارة ان " ذلك يعود لنفس الاسباب وليس للسبب الامني كما يدعي البعض فان بعض المناطق آمنة ولم يدخلها المستثمر."
وطالب الامارة بان يضم المجلس خبراء من الوزارات المعنية بهذا الموضوع كالنفط والكهرباء والصناعة وغيرها ليتمكنوا من رسم خطط استراتيجية طموح للنهوض بمفاصل الحياة.
واشار الى ان" الاقتصاد العراقي يمتلك من الخبرات والكفاءات ما يؤهله للنهوض بواقعه المتردي، لكن ما ينقصنا في هذا المضمار هو الادارة الجيدة والقرار الجرئ .

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي الثاني والثمانين بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق١٣/٣/٢٠٠٧ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١١
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢٧٨
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٤٧,٠١٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٤٧,٠١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	
مجموع عروض البيع - دولار	

١- علما ان :-
أ - سعر البيع للحوالات (١٢٧٧) دينار /حوالات
ب-سعر البيع النقدي (١٢٨٩) دينار /دولار .
٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ(١٧,٥٤٠,٠٠٠)دولار وحوالات بمبلغ (٢٩,٤٧٠,٠٠٠)دولار.

توفير مفردات البطاقة التموينية لبعض مناطق ديالى من كركوك

كركوك / وكالات

وضعت وزارة التجارة العراقية المواد الغذائية "الحصة التموينية" لبعض المناطق التابعة لمحافظة ديالى ضمن حصة محافظة كركوك.
وقال كرم حسين مدير شركة المواد الغذائية في محافظة كركوك خلال تصريح صحفي انه حسب الكتاب الذي صدر من قسم التخطيط في وزارة التجارة العراقية والذي يحمل الرقم ٣٩٢١ الصادر في ٢٠٠٧/٣/٤ سنقوم بتوفير المواد الغذائية لمناطق خانقين وقرة تبة وجلولاء والسعدية والعظيم على ان يتم التعامل بهذا الشأن مع هذه المناطق اسوة باقضية ونواحي كركوك.
و اكد رئيس مجلس محافظة كركوك السيد رزكار علي عن استعداد المحافظة لتوفير مفردات الحصة التموينية لهذه المناطق اسوة بباقي مناطق محافظة كركوك.

مؤتمر للإستثمار والتبادل التجاري بين حكومة إقليم كردستان ودولة الإمارات

أربيل / المدى

أعلن وزير التخطيط في حكومة إقليم كردستان العراق عثمان شواني أن مؤتمرا حول التبادل التجاري والاستثمارات بين الإقليم ودولة الإمارات العربية المتحدة سيعقد في دبي اليوم الاربعاء ولمدة يومين.
وأضاف شواني في حديث مع الصحافيين في السليمانية أن المؤتمر سيعقد يومي ١٤ و ١٥ من آذار الجاري في دبي بهدف تشجيع الشركات الأجنبية على المشاركة في الاستثمارات في كردستان العراق.
وتابع أن المؤتمر معنى بمجالات الاستثمار والتجارة وعملية الإعمار في كردستان وستشارك فيه قرابة ٥٠٠ شركة أميركية وإماراتية و١٥٧ شركة كردستانية من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وكركوك.
وأكد الوزير أن المؤتمر سيعقد بالتعاون والتنسيق بين حكومة إقليم كردستان والمسؤولين الأميركيين في العراق.

المصرف العقاري في بابل يجدد القروض والاقساط المستقطعة شهريا

بابل/ مكتب المدى

قال مصدر مطلع في المصرف العقاري بمحافظة بابل بان المصرف قرر زيادة عدد اللجان الكشفية إلى ثلاث للإسراع بعمليات الكشف الموقعي على الأراضي السكنية والدور المبنية من قبل المواطنين لتسهيل الحصول على القروض المصرفية بوقت مبكر وأضاف المصدر قائلا : يعمل المصرف بجدية لإكمال معاملات المواطنين الراغبين ببناء دور سكنية ويبلغ عدد المعاملات المنجزة يوميا ٤٥ معاملة بعد أن كانت ٣٠ واضاف: ان عملية التسليف تستغرق ثلاث مراحل الأولى ٣٠٪ من القرض بعد بناء الأسس والثانية ٣٠٪ أيضا بعد انجاز السقوف والدفعة الأخيرة ٤٠٪ لإكمال المراحل الأخيرة في البناء . وتحدث عن قيمة القرض واقساطه الشهرية قائلا :-
قيمة القرض بين ٦ إلى ٣٠ مليون دينار تقسط بمبلغ ٤٥ الف دينار شهريا ، كما قرر المصرف تقديم قروض للبناء الإضافي تتراوح بين ٤ إلى ١٢ مليون دينار ويكون القسط الشهري بين ١٠٠ ألف نزولاً إلى ٢٥ ألف دينار شهرياً .